Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

30 Août 2011
30 غشت 2011

اليازمي: الراحل البردوزي كان واحدا من الفاعلين الرئيسيين الذين اشتغلوا في الظل على الأوراش الكبرى للإصلاح بالمغرب

الرباط-208-2011 أكد السيد إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، أن الراحل محمد البردوزي كان واحدا من الفاعلين الرئيسيين الذين اشتغلوا في الظل على الأوراش الكبرى للإصلاح في المغرب خلال العشر سنوات الأخيرة .

وكتب السيد اليازمي في مقال نشر في العدد الأخير لاسبوعية) جون أفريك) ، أن الراحل كان يناضل من أجل قضيتين وهما الدفاع عن حقوق الإنسان وإصلاح التعليم.

وذكر أن هذا الدكتور في القانون والعلوم السياسية ، الذي كان عضوا في اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، لم يسبق له أن غاب عن أي اجتماع لهذه اللجنة على الرغم من المرض الذي ألم به.

وأوضح أن زملاء الراحل في اللجنة يعرفون جميعا الدور الذي قام به بخصوص النص الأساسي المغربي ، الذي تمت المصادقة عليه بواسطة استفتاء يوم فاتح يوليوز الماضي ، كما هو الحال بالنسبة لاصدقائه في اللجنة التي ترأسها السيد عزيمان ، التي كلفت في السابق بالتفكير بشأن الجهوية المتقدمة.

وذكر السيد اليازمي أن الراحل البردوزي ، الذي سجن في بداية السبعينيات ، يعتبر أحد مؤسسي اليسار المتطرف ، غير أنه قطع بسرعة مع دوغمائية هذه المدرسة السياسية دون التخلي عن مثاليته الديمقراطية.

وانطلاقا من ذلك - يضيف اليازمي- واصل الراحل البردوزي المعركة من أجل احترام حقوق الإنسان داخل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، ثم كعضو بهيئة الإنصاف والمصالحة، حيث قام بدور أساسي ، خصوصا في إعداد التوصيات المتعلقة بالإصلاحات المؤسساتية التي تضمن عدم تكرار الخروقات، وهي التوصيات التي اعتمدت بشكل شبه كامل في الدستور الجديد.

وأشار الى أن الراحل لعب أيضا دورا جوهريا في تحرير تقرير حول الخمسينية الذي أشرف عليه مستشار صاحب الجلالة الراحل مزيان بلفقيه ، والذي قدم حصيلة بشأن خمسين عاما من الاستقلال.

وفي مايتعلق بقضيته الأخرى (إصلاح التعليم) اعتبر السيد اليازمي أن الراحل البردوزي كان بهذا الخصوص أحد المساهمين الرئيسيين في تحرير الميثاق الوطني للتربية والتكوين ، وانضم إلى المجلس الأعلى للتعليم ، مضيفا أن مساهمة الراحل في الأوراش الكبرى للإصلاح تمت بفعالية ونكران للذات ، وذلك بفضل قدرة نادرة على العمل ورغبة في المعرفة كما تعكس ذلك مختلف أعماله.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

الشبيبة الإسلامية: الشرايبي ليس منا وجهات نافذة أمرت برفع اليد عن ملفنا

■ الرباط حليمة أبروك ■

أصدرت الشبيبة الإسلامية المغربية، صباح أمس الاثنين عبر موقعها الرسمي، بيانا شديد اللهجة نفت فيه أن يكون رشيد الشرايبي -العائد نهاية الأسبوع الأخير إلى المغرب والمنسوب حسب مصادر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى الشبيبة الإسلامية- عنصرا من الشبيبة، واستغربت في البيان ذاته الضجة الإعلامية التي رافقت عودة الشرايبي الذي اعتبر وكأنه أول قيادي في المنظمة المحظورة الذي يسمح له بالعودة إلى المغرب. وأشار البيان إلى أن جهات «نافذة» أمرت المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على خلفية ربطه اتصالا سابقا بعضو الشبيبة اللاجئ في هولندا حسن بكير، برفع اليد عن هذا الملف، وانتقد، في السياق ذاته، المؤسسات المغربية لاعتمادها «أسلوب الكذب ومحاولة الاستغفال أو محاولة الطعن في الظهر»، حسب نص البيان. لحسن بكير، عضو الشبيبة الإسلامية، الذي اعتقل لأسبوعين في إسبانيا بطلب من السلطات المغربية

● التفاصيل ص4

Revue de

أخبار اليوم المغربية

■ الرباط - حليمة أبروك ■

نفى بيان للشبيبة الإسلامية المغربية نشرته صباح أمس على موقعها الرسمي أن يكون رشيد الشرايبي، العائد مؤخرا إلى أرض الوطن والذي نسبه المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى المنظمة المحظورة، واحدا من أعضاء الشبيبة الإسلامية المتفرقين في أنحاء مختلفة من البلدان الأوروبية والعربية والصادرة في حقهم أحكام تصل أقصاها إلى المؤبد والإعدام.

وجاء في البيان المعنون بـ «المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأسطورة عودة أعضاء الشبيبة الإسلامية» أن رشيد الشرايبي العائد إلى أرض الوطن نهاية الأسبوع الأخير مستفيدا من عفو صدر لصالحه سنة 1994، والذي فضل على الرغم من ذلك البقاء «اختياريا» في فرنسا طوال 17 سنة الأخيرة، ليس عضوا في الشبيبة الإسلامية عكس ما تم ويتم تداوله بخصوصه. وأبدى البيان استغراب أعضاء المنظمة من الضجة الإعلامية التي أثيرت على خلفية عودة الشرايبي والتي كان وقودها حسب البيان معلومات «مزيفة» نسب بعضها إلى مصدر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وعن خلفية الشرايبي أضاف البيان أنه «في الحقيقة كان ينتمي إلى منظمة الثورة الإسلامية التابعة للحرس الثوري الإيراني التي ترأسها المرحوم خالد الشرقاوي وآخرون سخرهم النظام الإيراني لضرب الشبيبة الإسلامية» وانطلاقا من ذلك يؤكد ذات البيان أن تلك المنظمة التي كانت على «عداء» مع الشبيبة الإسلامية أصدرت عددا من البيانات التي تهاجم شيخ الشبيبة عبد الكريم مطيع، باعتباره حسب البيان كان من أبرز المواجهين لـ«الاختراق الإيراني للتيار الإسلامي المغربي». ويعيد البيان التأكيد مرة أخرى

Revue de Presse du Conseil

أخبار اليوم المغربية

أن رشيد الشرايبي لم يكن في أي فترة من فترات حياته عضواً في الشبيبة سواء في المغرب أو في الخارج.

وعن موقف المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي سبق أن تضررت مصداقيته إثر إلقاء القبض على عضو الشبيبة، حسن بكير، خلال زيارة علمية إلى إسبانيا بطلب من السلطات المغربية، يقول البيان بنبرة حادة «ولئن تضررت مصداقية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالطعنة التي أصابته في الظهر باعتقال الدكتور حسن بكير، الأمين العام للحركة الإسلامية المغربية في إسبانيا أثناء التفاوض معه، فإن للمجلس حق ترميم هذه المصداقية، ولكن بأساليب ترفع الثقة به لا بما تغبركه بعض الصحف، والخط المستقيم أقرب الطرق للإصلاح».

وأكدت الشبيبة الإسلامية بكونها توصلت بمعلومات من مصادر في المجلس الوطني لحقوق الإنسان تفيد بتدخل شخصيات «نافذة» أمرت المجلس برفع اليد عن قضية الشبيبة الإسلامية، وهي الرسالة التي وصلت إلى المنظمة إثر اتصال جرى بين عضوها الذي ما يزال مضطراً للبقاء في إسبانيا إلى حين تسوية بعض الإجراءات، وامبارك بودرقة، عضو المجلس الذي كان منذ عدة أشهر صلة الوصل بين الصبار وبكير، وهو الاتصال الذي جرى بين الطرفين على إثر عدم تمكن بكير من الحديث مع الصبار لأن هذا الأخير لم يجبه حسب ذات البيان الذي وجه انتقادات شديدة إلى أسلوب المؤسسات المغربية في التعاطي مع مختلف القضايا وهو الأسلوب الذي وصفته باعتماد «الكذب ومحاولة الاستغفال أو محاولة الطعن في الظهر».

وتأكيدا لما سبق أن قاله حسن بكير في حديث حصري مع «أخبار اليوم» عشية إطلاق سراحه، أفاد البيان أن الاتصال الوحيد بين الشبيبة الإسلامية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان هو ذاك الذي جمع بين عضوها حسن بكير ومحمد الصبار وامبارك بودرقة حيث قال « أنا الوحيد الذي ربطت اتصالات مع الصبار، كما ربطت اتصالات مع العديد من المسؤولين المغاربة لوضع حد لقضية الشبيبة الإسلامية» وأضاف أنه يتمنى أن يعود إلى أرض الوطن غير أن «الكرة في ملعب أصحاب القرار بالمغرب والذين عليهم اتخاذ موقف واضح من الموضوع» الذي أشار في ذات السياق إلى وجود جهات لها مصلحة في أن يبقى ملف الشبيبة الإسلامية عالقا ومن دون حل.

Revue de Presse du Conseil Nati

المساء
ALMASSAE

إلى الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط

يلتمس الطالب عبد المالك، الحامل لبطاقة التعريف رقم 52106 د، والقاطن بإقامة 10 زنقة علي بن رحال م.ج مكناس، إنصافه من جراء الظلم الذي لحقه، والذي تسبب، حسب قوله، في ضياع حقوقه. ذلك أنه يقول في نص الشكاية التي توصلت «المساء» بنسخة منها، إنه منخرط بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تحت رقم 105264023، وبأنه مصاب بمرض خطير ووضعه الاجتماعي وصفه بـ«المزري»، خاصة وأنه أب لأربعة أبناء، حيث يقول إنه حكم لصالحه استئنافيا بمدينة مكناس وفقا للقرار رقم 2617 ملف 082307/5 ضد مدير إحدى الشركات بالمدينة، حيث، يضيف، قضى الحكم بمنحي كل التعويضات اللازمة عن الفترة الممتدة من 1990 إلى 2007 وهو للأسف، ما لم يتحقق، بحسب تعبيره، على أرض الواقع، فلم يتوصل بالتعويضات عن أبنائه طيلة عشر سنوات، أي من الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000، بالرغم من أنه يتوفر على الحكم القضائي وكل الوثائق والحجج التي تثبت ثبوتا قطعيا أحقيته في هذه التعويضات التي يخولها القانون والتي ومن ضمنها التعويضات العائلية. وأكد في نص شكايته أن إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمكناس ترفض استقباله ولا تشرح له وضعيته ولم تقدم أي تفاصيل في الموضوع، لهذا يلتمس التدخل العاجل والفوري لحل مشكلته التي لا تزيد مع طول الوقت إلا تعقيدا.

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعزف لحنا نشازا خارج الإجماع الوطني

الموقع-سعيدة الوزاني

24/08/2011

بعدما وصف من أسماهم الحداثيين المغاربة بـ"المتفرجين الذين لم يقوموا بأي شيء أمام هجوم الإسلاميين على الدفاع عن حرية المعتقد"، اختار إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعضو اللجنة المكلفة بمراجعة الدستور، العزف نشازا متأخرا خارج الأرض والإجماع الوطني، وأكد أن "الإسلاميين أجبروا أعضاء لجنة مراجعة الدستور على التراجع عن دسترة حرية المعتقد" بعد تدوينها في النسخة الأولى للدستور الجديد، وأن "موازين القوى في المغرب ليست في صالح قوى الحداثة والحداثيين"، معلنا، من داخل فعاليات حزب الخضر الفرنسي نهاية الأسبوع الماضي بباريس، إيمانه بـ"المساواة في الإرث " بين الذكور والإناث، و "حق المرأة المسلمة في الزواج بغير المسلم."

من جهته، أكد عبد الله باها، نائب الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، أن السيد اليزمي، وإن كان له كامل الحرية في التعبير عن آرائه الشخصية كمواطن مغربي، فإنه كممثل لمؤسستين دستوريتين، هما المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى للجالية، يبقى ملزما بالتعبير عن مواقف الدولة المغربية، التي هي دولة إسلامية بمقتضى دستورها، وأيضا بالتعبير عن إجماع الشعب المغربي، الذي هو شعب مسلم، لا غير، مذكرا إياه بمقولة للملك الراحل الحسن الثاني عندما خاطب قادة الأحزاب السياسية بأن "المغاربة مسلمون، ويريدوا أن يبقوا مسلمين."

وشدد باها على واجب المسؤولين المغاربة في حسن تمثيل التوجه الرسمي للدولة، كدولة إسلامية، محذرا من مثل هذه "الخرجات" النشاز، والتي لن تعرض سوى استقرار المغرب للمخاطر، وتفتح مستقبله على المجهول، مؤكدا، في تصريح للموقع الإلكتروني، أن "حرية المعتقد"، التي أثارها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ليست مرتبطة بضغط الإسلاميين أو ضعف الحداثيين، بل بـ"هوية المغاربة التي لن يتنازلوا عنها."

أما قضايا الإرث، الذي ينادى بالمساواة فيه، فجدد عبد الله باها التأكيد على أن "أحكامها قطعية بنص كتاب الله، ويستحيل محوها، وإن كانت الإناث ترث في حالات كثيرة أكثر مما يرث الذكر". فيما جرى إجماع علماء الأمة على حرمة زواج المسلمة بغير المسلم، كما جرى تنزيل العمل بمقتضاه، داعيا المسؤولين المغاربة إلى أن "يمثلوا المغاربة كما يحب المغاربة، لا كما يحبوا هم."

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme